آليات جديدة لمد جسور التعاون بين المركز القومى للبحوث والصناعات المصرية

أكد الدكتور هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث أن مد محاور التعاون مع مختلف قطاعات الانتاج وخاصة قطاع الصناعة الذى يأتى فى مقدمة أولويات سياسة المركز، وذلك من خلال العمل على دعم وتبنى جهود الابتكار والبحوث والتطوير للمنتجات والصناعات والخدمات المصرية المختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك لمجلسى ادارة المركز وجماعة صناع مصر التى يرأسها المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، وتضم نخبة من المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية.

وقال رئيس المركز ان المركز بدأ فى تطبيق مبادرات جديدة منها دخول المركز منفذاً للنماذج الصناعية ومنتجاً للتطبيقات الصناعية المؤهلة للدخول فى حيز التنفيذ، وهناك العديد من أوجه التعاون المثمر بين المركز وقطاع الصناعة من خلال نتائج المشروعات البحثية التطبيقية لأكثر من ٣٠٠٠ باحث وعالم فى شعب الصناعات النسجية والدوائية والصناعات الغذائية والكيماوية للاستفادة منهم فى تقديم الاستشارات العلمية ومساعدة أصحاب المصانع والشركات لتحقيق أعلى جودة انتاجية بأسلوب علمى، وكذا انتاج خامات جديدة مؤهلة للتصدير بخامات محلية ١٠٠٪.

وأشار المهندس طه زكى رئيس جماعة صناع مصر بدور المركز القومى كأكبر مؤسسة بحثية تعمل على تطوير مختلف القطاعات الصناعية مما يخدم الأهداف المشتركة للجانبين أهمها تعميق التصنيع للإنتاج المصرى فى كافة صوره وأنواعه، وبناء الثقة بين المستهلك والصناع.

ومن جانبه أكد الدكتور مهندس/ نادر رياض عضو مجلس ادارة المركز القومى للبحوث ان مد محاور التعاون بين المركز والصناعات المصرية يشكل أهمية كبرى إذ ان المركز القومى للبحوث يعد شريكاً مؤتمناً على الأسرار الصناعية والملكية الفكرية التى تملكها كل مؤسسة صناعية.

كما ان المركز بقى وسيظل ممثلاً للحيدة الكاملة التى يمثلها فى جهاز حكومى وذلك بالتزامه بتعهداته والتزامه بالحفاظ على المعلومات والاسرار الصناعية سواء فى

هانى الناظر

نادر رياض

اطار وثيقة يوقعها خبراء المركز عند توليهم مشروعات لحساب الصناعات المختلفة أو حتى فى غياب مثل هذه الوثيقة.

يأتى عقد هذه الاجتماعات المشتركة متمشياً مع اخر قرارات مجلس إدارة المركز، والذى يقضى بضرورة قضاء الباحث أربعة شهور متصلة بمواقع الانتاج والخدمات المختلفة كشرط للتسجيل لدرجة الدكتوراة مما يسهل مهمة الباحث فى الاندماج داخل المصانع حيث تتيح هذه الفترة المشاركة الفنية للعاملين بالمصانع والتعرف على المشكلات المختلفة والاحتكاك بالتكنولوجيات المستخدمة وذلك من أجل الخروج بالبحث العلمى إلى حيز التطبيق الفعلى لخدمة الصناعة الوطنية.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة عدة آليات لدعم التعاون بين رجال الصناعة والمركز القومى للبحوث من أهمها:

- الاهتمام بتطوير الصناعة المصرية والاعتماد على المواد الأولية والخامات المتاحة محلياً والخبرات العلمية والبحثية المصرية.
- تقديم الاستشارات الفنية إلى القطاعات الانتاجية لتطوير وتحسين المنتج المحلى ولقد نجح مكتب المستثمرين ورجال الأعمال بالمركز القومى فى إبرام العديد من التعاقدات والاتفاقات والبروتوكولات.
- اعطاء أولوية للتنمية التكنولوجية المعتمدة على الذات والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات التقدم.

جريدة الجمهورية ٢٠٠٤/٦/١٠

للاستفادة من ٣ آلاف بحث علمى

آليات جديدة لمد جسور التعاون بين المركز القومى للبحوث والصناعات المصرية

عقد المركز القومى للبحوث اجتماعات مشتركا مع جماعة صناع مصر لدعم وتبنى جهود الابتكار والبحوث والتطوير للمنتجات والصناعات والخدمات المصرية المختلفة.

وأكد الدكتور هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث أن مد محاور التعاون مع مختلف قطاعات الانتاج وخاصة قطاع الصناعة يأتى فى مقدمة أولويات سياسة المركز.

وأشار فى الاجتماع الي أن المركز بدأ يطبق مبادرات جديدة منها دخول المركز منفذا للنماذج الصناعية وللتطبيقات المؤهلة للدخول فى حيز التنفيذ مؤكدا أن هناك العديد من أوجه التعاون المثمر بين المركز وقطاع الصناعة من خلال نتائج المشروعات البحثية التطبيقية لأكثر من ثلاثة آلاف باحث وعالم فى شعب الصناعات النسجية والدوائية والصناعات الغذائية والكيماوية للاستفادة منها فى تقديم الاستشارات العلمية ومساعدة اصحاب المصانع والشركات لتحقيق أعلي جودة انتاجية بأسلوب علمى وكذلك انتاج خامات جديدة مؤهلة للتصدير بخامات محلية ١٠٠٪.

ناقش الاجتماع عدة آليات لدعم التعاون بين رجال الصناعة والمركز القومى للبحوث أهمها الاهتمام بتطوير الصناعة والاعتماد علي المواد الأولية والخامات المتاحة محليا والخبرات العلمية والبحثية وتقديم الاستشارات الفنية الي القطاعات الانتاجية لتطوير وتحسين المنتج المحلي حيث نجح مكتب المستثمرين بالمركز فى ابرام العديد من التعاقدات والاتفاقات.

ويأتى عقد هذه الاجتماعات المشتركة فى إطار تطبيق قرارات مجلس ادارة المركز التى تفضى بضرورة قضاء الباحث ٤ شهور متصلة بمواقع الانتاج والخدمات كشرط للتسجيل لدرجة الدكتوراه بهدف تسهيل مهمة الباحث فى الاندماج داخل المصانع حيث يتيح له ذلك الاحتكاك بالتكنولوجيات المستخدمة والتعرف علي المشكلات العملية وذلك بهدف الخروج بالبحث العلمى الي حيز التطبيق العملى لخدمة الصناعة الوطنية.

موضوع تسجيلى

آليات جديدة لمد جسور التعاون بين المركز القومى للبحوث والصناعات المصرية

د. هانى الناظر

د.م. نادر رياض

أكد الدكتور هانى الناظر رئيس المركز القومى للبحوث أن مد محاور التعاون مع مختلف قطاعات الإنتاج وخاصة قطاع الصناعة يأتى فى مقدمة أولويات سياسة المركز، وذلك من خلال العمل على دعم وتبنى جهود الابتكار والبحوث والتطوير للمنتجات والصناعات والخدمات المصرية المختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك لمجلسى إدارة المركز وجماعة صناع مصر التى يرأسها المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، وتضم نخبة من المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية.

وقال رئيس المركز: إن المركز بدأ فى تطبيق مبادرات جديدة منها دخول المركز منفذا للنماذج الصناعية ومنتجاً للتطبيقات الصناعية المؤهلة للدخول فى حيز التنفيذ، وهناك العديد من أوجه التعاون المثمر بين المركز وقطاع الصناعة من خلال نتائج المشروعات البحثية التطبيقية لأكثر من ٣٠٠٠ باحث وعالم فى شعب الصناعات النسجية والدوائية والصناعات الغذائية والكيماوية للاستفادة منهم فى تقديم الاستشارات العلمية ومساعدة أصحاب المصانع والشركات لتحقيق أعلى جودة إنتاجية بأسلوب علمى، وكذا إنتاج خامات جديدة مؤهلة للتصدير بخامات محلية ١٠٠٪.

وأشاد المهندس طه زكى رئيس جماعة صناع مصر بدور المركز القومى كأكبر مؤسسة بحثية تعمل على تطوير مختلف القطاعات الصناعية مما يخدم الأهداف المشتركة للجانبين وأهمها تعميق الانتماء للإنتاج المصرى فى كافة صوره وأنواعه، وبناء الثقة بين المستهلك والصناع.

ومن جانبه أكد الدكتور مهندس/ نادر رياض عضو مجلس إدارة المركز القومى للبحوث أن مد محاور التعاون بين المركز والصناعات المصرية يشكل أهمية كبرى إذ أن المركز القومى للبحوث هو شريك مؤتمن على الأسرار الصناعية والملكية الفكرية التى تملكها كل مؤسسة صناعية.

كما أن المركز بقى وسيظل ممثلاً للحيدة الكاملة التى يمثلها فى جهاز حكومى، وذلك بالتزامه بتعهداته والتزامه بالحفاظ على المعلومات والأسرار الصناعية سواء فى إطار وثيقة يوقعها خبراء المركز عند توليهم مشروعات لحساب الصناعات المختلفة أو حتى فى غياب مثل هذه الوثيقة. ■